هل تعاني «المقاومة العراقية» من نقص في «الشرعية الوطنية»؟

عبدالامير الركابي*

■ يتحدث بعض الاشخاص بقوة وقطعية عن «شرعية المقاومة» نقصد طبعا «المقاومة العراقية»، ولا داعي لان نتوقف عند ما يقوله جمع من الكتبة، او جوقة من يدعون انهم ينطقون باسم العمل المقاوم، فهؤلاء يثيرون من الصخب ما يكفي لاشاعة مناخ مفعم بالتضليل، ويسهمون منذ فترة في طغيان اجواء يغلب عليها الصراخ والهوس، اكثر مما يساهمون في خدمة المقاومة، او يساعدون في تطوير عملها، وعموما فان الجهل السياسي، وانعدام الرؤية، وتنطع «الكثيرين» ان لم نذهب ابعد ونقول ـ كل من هب ودب ـ للحديث عن «المقاومة العراقية»، يعد حالة غير مسبوقة، رافقت ظاهرة المقاومة العراقية بقوة، لاسباب تتجاوز نطاق اهتمامنا الحالي، وهي قطعا من الظواهر المرضية، وتعكس في كثير من الحالات اغراضا صغيرة، كما تنبئ عن انعدام الرؤية الوطنية، والاسوأ انها تضعنا امام تمرين مؤلم، مفاده ابتذال وسقوط حرمة العمل الوطني والسياسي، وبالذات، النظري المتعلق بالقضايا الوطنية الكبرى.

ما يمكن التوقف عنده سوى ذلك، هو ترديد احد الاشخاص المتصدين لتمثيل «المقاومة العراقية» لتلك القضية، فالسيد «ابراهيم الشمري» الذي ظهر ملثما على شاشة «قناة الجزيرة» قبل فترة، باعتباره الناطق باسم فصيل هو الاكبر بين فصائل المقاومة العراقية، تساءل: (لماذا لا نعامل كممثلين شرعيين للشعب العراقي؟ كل المقاومات في فيتنام والجزائر وفلسطين تم اعتمادها كممثلة لشعوبها الا المقاومة العراقية؟) هذا ما قاله اجمالا السيد الشمري، ليضعنا امام معضلة، قد تكون من اخطر معضلات العمل العراقي المقاوم، فموضوعة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب العراقي» اصبحت معتمدة الان من قبل «المقاومة العراقية» الاسلامية الطابع بوجه عام، وهذه قد احتلت مكانها الراهن بعد ان تراجع من التداول، لانتفاء الضرورة والمبرر العملي، شعار «النظام البعثي هو الممثل الشرعي» الذي استمر البعثيون يرددونه على مدى اشهر، وهم وصدام حسين، لم يتوقفوا حتى الان، عن الاعتقاد والتصريح، بان رئيس النظام المنهار، هو الرئيس الشرعي للعراق، لكن دور هؤلاء في المقاومة، تضاءل كثيرا، وادعاءهم قيادتها او الاسهام الفعال فيها، لم يعد يسمعه، او يسمح به احد، واطراف «المقاومة» الاساسية، تصر حاليا على وضع هؤلاء في المكان الذي يحتلونه بالفعل، كقوة هامشية جدا، وخارج اي فعالية.

المشكلة اذن ابعد من ادعاءات «البعث»، وهي موصولة باحدى اهم المؤشرات الدالة على تأسيس «المقاومة» الحالية على «قواعد ازمة» قديمة في الواقع السياسي العراقي، مما يحيلنا لاجمالي تراث ومعضلات الوعي الوطني في هذه البلاد، كما الى ضرورات ملحة آنية، وما نسمعه بهذا الخصوص، ياخذنا الى التساؤل عن الاسباب التي تجعل قوى تواجه اعتى امبراطورية في العالم، على المستوى العسكري، غير مهيأة لان تناقش داخليا، او على المستوى العام والعلني، الفرق بين مسألتي «المشروعية» و«الشرعية»، وان تظل غير قادرة على ان تميز بين كونها «مشروعة» للغاية، مع انها ـ وفي ذات الوقت ـ لا تتمتع بما تحتاجه من مقومات «الشرعية الوطنية».

من حق اي عراقي بالطبع، فردا او جماعة، ان يرفع اليوم سلاحه بوجه الامريكيين، وان يقاتلهم او يقاطعهم، او يتظاهر ضدهم، او يساعد على هزيمتهم بالوسيلة التي يراها، وكل عمل من هذا القبيل، هو عمل لا يشك في «مشروعيته»، فالامريكيون يحتلون العراق عسكريا، والقوانين في كل مكان، والشرائع، والقيم والاعراف والاخلاق، تجيز لا بل تحرض وتدفع دفعا لمقاومتهم، وحتى على مستوى «الشرعية» فان العمل المقاوم المحدود، يمكن ان يكون في الوقت نفسه «مشروعا»، و«شرعيا»، فالفرد الذي يقاوم، يعتبر ما يقوم به مشروعا وشرعيا، وهذا صحيح من وجهة نظر صاحبه، والشيء نفسه ينطبق على ما قد تقوم به جماعة من الاشخاص، او مجموعة، او حزب، او طائفة من الطوائف، فلو اجريت الان انتخابات في المناطق الشمال /غربية من العراق، لفازت «المقاومة» التي هي شرعية بقدر ما هي مشروعة هناك، لكن هذا كله لا يكفي للقول بان المقاومة العراقيه المعروفة، هي مقاومة «شرعية على المستوى الوطني»، والسؤال الذي سأله السيد ابراهيم الشمري، كان يحتاج الى جواب منه هو بالذات، ولكن بعد ان يسأل نفسه السؤال التالي: لماذا لا تمتد المقاومة الى بقية مناطق واجزاء الشعب العراقي، او وبالتحديد الى الاغلبية العراقية؟

الا يتعلق الامر هنا بشيء من «النقص في الشرعية الوطنية»، لنفترض ان الرغبة في المقاومة حتى المسلحة منها، موجودة في بقية مناطق العراق، وهذا مما يمكن المراهنة عليه بقوة، ولكن الرغبة الكامنة شيء، والتحقق العملي شيء آخر، لان التحقق يمكن ان يترافق مع متغيرات لا يمكن تخيلها او توقعها منذ الان، ولا احد يدري في اية مناخات، ولا في اية ظروف ومتغيرات فكرية وسياسية ستنطلق «المقاومة» في الفرات الاوسط او في جنوب العراق، اذا انطلقت (نقصد على نطاق واسع هناك) ناهيك عن شماله، كما لا احد بمقدوره الجزم بخصوص مسارات تطور الاشياء والاحداث، قبل ان نشهد تلك اللحظة. على العموم، لا يمكن والحالة هذه، واليوم بالتحديد، الا ان نوافق على القول بان «المقاومة العراقية» تعاني من «نقص في الشرعية الوطنية»، مع انها تتمتع بكل ما تحتاجه من «المشروعية» القانونية والاخلاقية والدينية، ناهيك عن انها تتمتع ايضا بشرعية واضحة في مناطقها، ومع هذا تبقى شرعيتها على المستوى الوطني جزئية ومنقوصة الخ...

لا يطابق هذا التشخيص اطلاقا منظور «الايديولوجيين» ليس الاسلاميين منهم او «السنة» على العموم وحسب، فالمقاومة براي هؤلاء واولئك «مشروعة» و«شرعية» او هي «شرعية» لانها «مشروعة»، وهذا موقف يمكن قبوله او التهاون بشأنه، من الناحية النظرية والمبدئية العامة، ولكن الفرق كما نعرف كبير، بين عالم او شجرة النظرية وعموميتها، وبين دنيا الواقع، التي يمكن ان تقول لنا احيانا، وفي بلدان «تعددية»، بان المشروعية لا تكفي لمنح «الشرعية»، ولدينا مثال لا نريد الاحالة عليه، لاختلافه في الكثير من السياقات والاسس عن الحالة العراقية، الا ان المثال اللبناني والسجالات لا بل الصراع الدائر اليوم حول المقاومة هناك، والبحث الجاري في حدود ومسالك اقرار او تقنين شرعيتها، غير قليل الدلالة، وللزمن هنا مفعوله، ففي اوقات سالفة، كانت مسألة المشروعية والمبادرة تتداخلان مع مفهوم «الشرعية»، وقد تطغى عليها وتصادرها، ودور «الطليعة «او «البؤرة» و«الجيش الثوري» لا بل حتى «الانقلابيين» من العسكريين، لم يكن يناقش من هذه الزاوية، وقد وجدت لمثل ذلك العرف الثوري يومها، تخريجات قاطعة، وصل الاقتناع بصحة استعمالها، حد البداهة، فتعارف الناس والمتعاطون في الشؤون الوطنية والثورية على قانون «الشرعية الثورية»، الذي ظل طاغيا لعقود من الزمن، قبل ان تلوح في الافق، نظرية التفريق بينه وبين «الشرعية الدستورية»، ولتنفتح بعد ذلك افاق اخرى للشرعية الوطنية، وصلت اليوم درجة المخالفة الكلية والجازمة، لأسس ما كان يعتبر بمثابة حق مطلق، غير خاضع للمراجعة او للنقاش.

فقد اصبح من حق مختلف الاطراف داخل البلاد ان تعترض، حتى على مبدأ ودوافع «المشروعية» الاصلية، ويجوز مثلا لـ«الشيعة» في العراق، ان لا يوافقوا على اتجاه «السنة» للمقاومة، فقرار من هذا القبيل، لا يخص السنة بمفردهم، بل يتعلق باجمالي مصير البلاد، وعليه فانه ليس من حقهم المبادرة والشروع في المقاومة بقرار منفرد، ولا ننسى بان السنه قد ذهبوا الى «المقاومة» حاملين معهم اعتراضا ضمنيا على ذهاب بعض ممثلي الشيعة الى التعاون مع الغزو الامريكي، وها هم يعترضون حتى الان، مخالفين «الاغلبية» لا بل الاغلبية الساحقة، ولا ننسى ماقبل، فلقد قرر صدام حسين وحزبه المواجهة مع الامريكيين، وبالطرق والوسائل التي يراها، وخاض حروبا، واحتل بلدانا، ومارس سياسات، افضت الى كارثة، وهزيمة، هي الافظع في تاريخ العراق، منذ ان وجد هذا البلد حتى اليوم، ومع ان هذا الشخص قد فعل ما فعل، بخلاف رأي وارادة العراقيين جميعا، الا انه ما يزال قادرا على الادعاء بانه هو الرئيس الشرعي للعراق.

يقف وراء نزعة مزج «المشروعية» بـ«الشرعية»، ومفهوم «الشرعية الثورية»، كل ارث الاستبداد والاحادية، ومنطق الغلبة، وحتى تطبيقات «الشرعية الثورية» في منطقتنا، لا ترتكز فعليا وفي العمق، الى ترسانة النظرية الثورية المعاصرة، المتعارف عليها في العالم، وفي تاريخ حركات التحرر، بقدر ما تخضع لايحاءات مفاهيم وارث الغلبة وحقوق المتغلب المطلقة، على الدولة والحكم والناس.

ولكن، هل ان حقوق «المكونات» والجماعات، التي منها، وباجتماعها، يتحقق النصاب الاجتماعي، وتستمد «الشرعية الوطنية»، هل ان حقوق تلك المكونات متساوية، وهل المدخل الى استخلاص ذلك الموقف كمي، ام نوعي ؟ يمكن ان نجد نافذين بين القوى «الشيعية» يقولون بانهم لا يرغبون في مقاومة الاحتلال، ويرفضون بناء على ذلك، الاعتراف بالمقاومة المتصاعدة، في المناطق «السنية» ويعتبرونها غير شرعية، وهذا هو الواقع بالفعل الان. علما بان المناطق «الشيعية» بوجه عام، تنطوي على رغبة وعلى تطلعات وامزجة شعبية، مخالفة بقوة للراي السائد او المتغلب هناك، وهذه قابلة للمعالجة بحيث تصبح هي الغالبة، وقد عبرت بالفعل عن مثل هذا الطموح، وتبين انها بحاجة لكي تنتصر، الى الكثير من المقومات او الشروط على المستوى الداخلي، او على المستوى الاقليمي، او الاثنين معا، وبما ان محاولة التجسيد او الغلبة هذه لم تتحقق، فقد ظل الموقف السائد عموما هناك، ولو من الناحية «الرسمية»، يخضع للنزوع المفروض القائل بعدم الالتحاق بالمقاومة، واعتبارها بالحد الادنى، تصرفا «منفردا»، ينم عن دوافع «ذاتية». وتؤيد هذا الموقف بالطبع الاحزاب التي تمثل الاكراد لاسباب معلومة، مما يجعل قضية «المقاومة» و«شرعيتها»، اردنا ذلك او لا، محل عدم اتفاق، مع العلم ان الموقف الذي تنطلق المقاومة منه، لا يتساوى او يتعادل في التقييم مع موقف «الطائفيين» الشيعة، او المتحكمين بالقرار الكردي، وبالمقارنة بين الموقفين، فانه لا يمكن القول بان ما يذهب اليه الحكيم او الطالباني والجعفري او البارزاني او المالكي او موفق الربيعي، يتمتع بالمشروعية، فعدم مقاومة الاحتلال، والاخذ بمبدأ ومنهج التعاون معه، والدخول في مشاريعه، واعتماد «المحاصصة الطائفية» كأساس في بناء الدولة، كل هذه خيارات «غير مشروعة» قطعا، وهي اذن «غير شرعية» جملة وتفصيلا.

واضح تماما، ان مسألة «المقاومة»، وقضية التحرير في العراق، تسير وسط حقل من المشكلات الكبيرة جدا، كما انه من الواضح ان هنالك فرقا كبيرا، بين «المقاومة» بصفتها حالة راهنة ومحدودة المغزى والاثر والنتائج، وبين «حركة التحرر الوطني العراقية الشاملة» والتي هي في رحم المستقبل، وليس كل عمل مقاوم مؤهل لتحقيق الاهداف الوطنية، ولا كل حالة مواجهة مع احتلال، تنتهي حتما الى ما هو مرجو منها، وفقط الوعي التعس والديماغوجي، يمكن ان يشيع جوا من «الاطلاقية» والثقة التي لا تناقش، حول تجربة من تجارب «المقاومة»، وامامنا كمثال، حالة المقاومة الفلسطينية وتجاربها، وتحولاتها، وتغير منطلقاتها وقواها ومقارباتها، طيلة عقود، قبل ان تصل الى مآلها الحالي، وها هي ما تزال تتبدل في مجرى الصراع، وقد ظل الجزائريون يخوضون تجارب العمل المسلح، على مدى عقود قبل ان تنضج حركتهم، وتتشكل «جبهة التحرير الوطني الجزائري» وثورة 1920 في العراق، لم تحقق رغم عظمتها كحدث وكوقائع، ما كان مرجوا منها، وقبلها خاض العراقيون عشرات، ان لم تكن مئات المعارك والانتفاضات المسلحة، والعصيانات، على مدى ثلاثة قرون متصلة على الاقل، ضد الاحتلال العثماني، دون ان يتمكنوا من هزيمته، ولا ندري لماذا وعلى اي اساس، يجزم البعض اليوم، بان المقاومة العراقية، سائرة الى تكبيد العدو الامريكي هزيمة منكرة وشيكة، بينما لا احد من هؤلاء اجرى اي تحليل لموقع المقاومة، ومكانها ضمن اللوحة الوطنية الحالية، او عالجها كظاهرة وطنية هامة، بضوء المتغيرات العالمية والاقليمية والعربية، او في سياق تطور العملية التاريخية العراقية، وقد لا يقبل الكثيرون منا ذهابنا الى التذكير بالمشابهة ما بين ادعاءات وخطب صدام حسين قبل الغزو، عن «انتحار هولاكو العصر على اسوار بغداد» قبل هزيمته المنكرة، وهربه من ساحة القتال، وبين ما يشيعه المهولون، ومطلقو الصراخ المقاوم الرائج اليوم، عن قرب هزيمة واندحار الاعداء.

* كاتب من العراق يقيم في باريس

الدم العربي والاسلامي صار سلعة في سوق النخاسة

عمر نجيب*

■ «نقلت التلفزة الاسرائيلية وعدة وكالات أنباء دولية يوم الجمعة 2 حزيران (يونيو) 2006 خبرا مفاده أن جندين اسرائيليين من حرس الحدود قتلا على يد حرس القوات المصرية في منطقة الحدود بين الطرفين في منطقة سيناء. تضاربت الأخبار حول ظروف الحادثة البعض ذكر أن الاسرائيليين دخلا الأراضي المصرية وأطلقا النار، آخرون أفادوا أن القوات المصرية قتلت الجندين داخل الأراضي الاسرائيلية. مباشرة بعد ذلك أعلن رئيس وزراء اسرائيل أولمرت الغاء زيارته المقررة لمصر وتأجيلها الى أجل غير مسمى وطالب القاهرة بالتحقيق في الحادث والاعتذار الى اسرائيل ومحاكمة المسؤولين وتقديم تعويضات لعائلات الجنديين الاسرائيليين».

هذا الخبر السابق ظهر أنه كان حلم مواطن عربي في ذلك اليوم بعد أن سمع الخبر الصحيح وكان الأمر هو أن اللذين قتلا كانا ضابطين في الشرطة المصرية. الشهيدان هما محمد بدوي صديق وأيمن سعيد محمد حامد من قطاع الأمن المركزي بمنطقة النقب وسط سيناء.

قبل ظهر يوم الجمعة 2 حزيران (يونيو) أكد مصدر أمني مصري أن عنصرين من القوات الأمنية المصرية المكلفة بتأمين خط الحدود الدولي بين مصر واسرائيل بسيناء قتلا بالرصاص فجر ذلك اليوم وتم العثور على جثتيهما بالقرب من الحدود الدولية داخل الأراضي المصرية في سيناء على بعد 100 كيلومتر من غزة.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن المصدر ذاته، أنه عثر على جثتي القتيلين وهما برتبة أمين شرطة، ومعهما سلاحهما وكامل معداتهما، مشيرا الى أن البحث جار بشأن الواقعة وتحديد ملابستها.

وكانت اذاعة «بي بي سي» البريطانية نقلا عن مصادر اسرائيلية، قد ذكرت في وقت سابق في نفس اليوم أن «اثنين من المتسللين» الى الأراضي الاسرائيلية لقيا مصرعهما على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية، مشيرة الى أنهما قاما باطلاق النار خلال محاولتهما التسلل الى الأراضي الاسرائيلية وأن القوات الاسرائيلية قامت بالرد عليهما.

في اليوم التالي أي السبت ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن التحريات الأمنية المصرية أفادت أن الشرطيين اللذين قتلا قد لقيا مصرعهما حينما كانا متواجدين بالجانب المصري من الحدود. وأضافت الوكالة أن الجانب الاسرائيلي قام بسحب جثتي الشرطيين المصريين «للادعاء بانهما قد ماتا بالأراضي الاسرائيلية».

وكانت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي قد قدمت يوم الجمعة رواية مختلفة للحادث، حيث ذكرت أن الشرطيين المصريين كانا من ضمن مجموعة مكونة من ثلاثة أفراد اقتحمت الحدود في الفجر قرب جبل ساجي المواجه لبلدة بير المعين الحدودية المصرية وفتحت النار على الجنود الاسرائيليين الذين ردوا عليها بالمثل.

وادعت المتحدثة أن الشرطي الثالث عاد الى الأراضي المصرية فيما أصيب جندي اسرائيلي بجروح بسيطة في حادث تبادل اطلاق النار.

وكان راديو اسرائيل قد ذكر يوم الجمعة أن وزير الدفاع عمير بيريتس أمر باجراء تحقيق في واقعة اطلاق النار الذي يأتي قبيل اللقاء الذي سيتم بعد الحادث بـ48 ساعة في شرم الشيخ بين الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت.

بعد ذلك بدأت التقارير الصهيونية تتضارب حول الحادث واستشهاد الشرطيين المصريين. فذكر تقرير عسكري اسرائيلي تمهيدي ان الشرطيين قتلا في اسرائيل فيما كانا يلاحقان مهربين. وتوصل التقرير الى أن الشرطيين كانا يعتقدان بأنهما يواجهان مهربين وفتحا النار على جنود اسرائيليين كانوا على مسافة 80 مترا منهم و200 متر داخل اسرائيل.

وأكد التقرير أن ضابطا كبيرا من الشرطة المصرية سيشارك في صياغة التقرير النهائي للتحقيق في هذه الحادثة، فيما أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تساحي هنيغبي للاذاعة الاسرائيلية على قناعته بأنه لو حصلت أخطاء خلال هذا الحادث، فانها تكون ارتكبت عن «حسن نية» مشددا على ضرورة ألا تؤثر على العلاقات بين مصر واسرائيل. بعد الحادث الأول بساعات قتلت القوات الاسرائيلية ما سمته مهربا مصريا في اشتباك على الحدود يوم الثلاثاء.

وفي نطاق مواصلة الصهاينة تمييع مسؤوليتهم عن قتل المصريين ذكرت مصادر أمنية اسرائيلية رفيعة المستوي أن الشرطيين حاولا تنفيذ «مذبحة» علي نمط «مذبحة» رأس برقة (حيث قتل مصريون عددا من المستوطنين الاسرائيليين). ورغم ذلك، ولاسباب سياسية، فقد عولج الحدث بحساسية من الجانب الاسرائيلي، بل ان قائد المنطقة الجنوبية يوآف جلنات التقى نظيره المصري ودعاه للمشاركة في التحقيق في الحدث.

في نفس الوقت وبينما أخذ الشارع المصري يلتهب مطالبا بالرد المناسب على جرائم الصهاينة، صرح وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية المصري مفيد شهاب ان اسرائيل وافقت على تشكيل لجنة مشتركة لكشف ملابسات مقتل الجنديين المصريين.

وقال خلال جلسة مجلس الشورى ان الحكومة المصرية تسعى من وراء عمل اللجنة المشتركة لمعرفة ما اذا كان الجنديان دخلا الاراضي الاسرائيلية بطريق الخطأ أم أن الجنود الاسرائيليين مرخص لهم بالتسرع في اطلاق النار.

وقال شهاب الذي يتحدث باسم الحكومة في مجلسي الشعب والشورى (مجلسا البرلمان) ان «الحكومة لا يمكنها أن تترك هذا الحادث يمر بسهولة». وتحدث شهاب ردا على مطالبة عضو مجلس الشورى محمد فريد زكريا بطرد السفير الاسرائيلي من مصر. وقال زكريا الذي ينتمي لحزب الاحرار المعارض «ذلك أقل اجراء يمكن أن نتخذه تجاه قتل اسرائيل للجنديين المصريين».

بينما أعلن وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية الدكتور مفيد شهاب أن الحكومة لا يمكن أن تترك هذا الحادث يمر بسهولة لأن هذه ليست المرة الأولى، وأنها سوف ترفع تقريرا الى اللجنة الدولية على ضوء نتائج التحقيق الجارية من قبل لجنة مصرية ـ اسرائيلية مشتركة شكلت للتحقيق في الحادث.

وطالب أكثر من كاتب معارض الرئيس حسني مبارك في مقالات نشرت في ذلك الوقت بارجاء اجتماع مقرر عقده في وقت لاحق مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت في شرم الشيخ.

وقد استهجنت صحف مصرية معارضة وأخرى مستقلة يوم الاثنين بعد 72 ساعة من استقبال الرئيس مبارك رئيس وزراء اسرائيل بشرم الشيخ بعد يومين فقط من قتل الجيش الاسرائيلي الجنديين المصريين. فقد وصفت صحيفة «الأسبوع» قمة الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي بأنها عار على الحكومة المصرية. وذكرت في افتتاحيتها «ان فتح الأبواب أمام القاتل ايهود أولمرت ليدخل الى مصر بينما دماء الشهداء لم تجف بعد، هو أكبر استهانة بكرامة المصريين ودمائهم التى تسيل الآن على الحدود بلا ذنب أو ثمن، لأن ما جرى جريمة في حق مصر وأمنها، فهي عملية قتل متعمد تستوجب تقديم القتلة الى الحكومة المصرية لمحاكمتهم». وقد ذكرت هذه الحادثة المصريين مرة أخرى بالجرائم الاسرائيلية ضد القطر المصري وخاصة قتل الجيش الصهيوني لأكثر من 5400 اسير مصري وسط سيناء خلال حرب 1967، أضف الى ذلك قتل عشرات الآلاف من المصريين في السويس وبورسعيد والاسماعيلية وغيرها من ربوع مصر.

بعد قتل الجنديين المصريين كان واضحا وحسب التقارير التي توفرت لعدة مصادر رصد أن غالبية الشعب المصري بقواته المسلحة وأجهزة أمنه كانت تريد ردا فعالا وقويا على الجريمة الاسرائيلية، ولم يكن ذلك رد فعل الشعب وحده بل ساد اتجاه قوي داخل دوائر القرار في القاهرة بتشديد رد الفعل على تل ابيب واستدعاء السفير المصري لدى الصهاينة الى القاهرة، ونصح آخرون الرئيس مبارك بالغاء لقائه مع رئيس الوزراء الاسرائيلي اولمرت وتأجيله الى موعد لاحق.

هذا التوجه كان غالبا في الساعات الأولى التي تلت الاغتيال، غير أنه وحسب صحف المانية ونقلا عن مصادر أمريكية، أجرت واشنطن اتصالات مكثفة مع القاهرة لتثبيت موعد لقاء مبارك مع اولمرت، وعدم تضخيم عملية القتل كما سمتها دوائر أمريكية. الأقلية التي ساندت في دوائر القرار الابقاء على اللقاء في شرم الشيخ تعززت بالضغط الأمريكي، ولعبت على ورقة ضرورة عقد الاجتماع في موعده لعل ذلك يساعد في تخفيف الضغط على الفلسطينيين والاتفاق مع الصهاينة على تسهيل العبور عبر المعابر لتمرير المعونات الى قطاع غزة والضفة الغربية. كما أشار هؤلاء الى أن تأزيم العلاقات بين مصر واسرائيل في هذا التوقيت بالذات لن يسهل التوصل الى اي تفاهم مع الفلسطينيين وسيسمح لاولمرت بالمضي قدما في خطته الأحادية للفصل خلال الأشهر القادمة في حين أن الاتفاق على لقاء مصري ـ اسرائيلي جديد قد يستغرق مدة أطول من ذلك.

أنصار تأجيل الاجتماع والمطالبين باتباع لهجة حادة مع حكومة اولمرت حذروا من ان اللقاء ان تم في موعده فسيكون في غير صالح الرئيس مبارك داخليا أو خارجيا، زيادة على أنهم توقعوا ألا تستجيب تل ابيب لطلبات القاهرة الخاصة بالفلسطينيين. وهذا ما وقع فعلا.

كان من ضمن الاولويات التى تحدث عنها الاعلام المصرى نقلا عن محادثات مبارك ـ اولمرت، ان يظل العمل فى معبر المنطار متواصلا، وان لا يستخدم هذا المعبر من قبل اسرائيل لمنع دخول المواد، خاصة التموينية منها الى قطاع غزة، وفق سياسة العقوبات الجماعية التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى قتلا وتجويعا.

الحديث عن فتح المعبر، الذى هلل له بعض المعلقين باعتباره انجازا، كان حديثا على الهواء، وبالهواء تلاشى، اذ ان مصدرا مصريا أيضا، أشار الى ان شيئا من قبيل تسهيل دخول المواد التموينية وبحسب الاتفاق الذى تم بين الرئيس المصرى ورئيس الوزراء الاسرائيلي، لم يحدث، بل زاد المصدر قولا: ان السلطات الاسرائيلية تحتجز وتمنع منذ شهر دخول مساعدات غذائية وطبية الى الأراضى الفلسطينية.

صحيفة «الأهرام» الحكومية حاولت تغطية خيبة أمل السلطات من نتائج اللقاء حيث اعتبرت أن اللقاء الذي جمع مبارك وأولمرت فرصة لاطلاق دعوة جديدة للفلسطينيين والاسرائيليين للعودة مجددا الى طاولة المفاوضات. وقالت الصحيفة انه يتعين على اسرائيل اعادة النظر في سياسة العنف والقمع والاغتيال والتدمير والحصار التي أثبتت عدم جدواها مع الشعب الفلسطيني، وطالبتها بالتخلي عن تقرير مستقبل الضفة الغربية من جانب واحد بدعوى أنها لا تجد شريكا فلسطينيا تتفاوض معه.

صحيفة «الجمهورية» عكست رأي الاتجاه الذي رفض مجاملة الصهاينة ونشرت تصريحات رئيس مجلس الشورى صفوت الشريف والتي دان فيها بشدة مقتل الجنديين المصريين، وقال «ان هذا العمل الذي يتسم بالاغتيال والغدر، لا يكون الا من اللئام، سواء كانوا لئام أعداء السلام أو لئام دعاة السلام».

متى يثأر العرب والمسلمون لكرامتهم ولا يعود شهداؤهم أرخص سلعة؟

* كاتب من مصر مقيم بالمغرب

لا صوت يعلو فوق سوط السلطة!

زهير اندراوس*

■ في العام 1993 وبعد مفاوضات سرية بين الاسرائيليين وعدد من القادة «التاريخيين» لمنظمة التحرير الفلسطينية، أعلن الجانبان عن اتفاق اوسلو الذي تضمن الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل، هذا الاتفاق الذي افرز السلطة الفلسطينية وجلب الويلات والمآسي ليس على الفلسطينيين فحسب، بل ايضا على الاسرائيليين. نطرح هذا السؤال ونحن نتابع عن كثب المشهد السياسي في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة «المحرر»، والذي يتضمن محاولات الالتفاف الفلسطينية والعربية والامريكية والاسرائيلية على قرار الشعب الفلسطيني بانتخاب حركة حماس ديمقراطيا. نطرح هذا السؤال ونحن نمتعض في كل مرة يطل علينا السيد ياسر عبد ربه، من ديناصورات حركة فتح، الذي كان في الماضي قياديا في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وانضم الى فتح واطلق مع صديقه السيد يوسي بيلين مبادرة جنيف التي اسقطت حق العودة، ويوجه سهام نقده اللاذعة من على شاشات التلفزة لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) ويتهمها بانها الحكومة الوحيدة في العالم التي ترفض قرارات الشرعية الدولية والشرعية العربية وترفض الانضواء تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وللحظة يخيل لك ان المتحدث هو سياسي اسرائيلي حاقد، او امريكي من زمرة المحافظين الجدد، لان خطاب السيد عبد ربه، وهو بالمناسبة من اكثر المقربين لرئيس السلطة محمود عباس، هو تحريض ارعن على حماس ويتماشى من حيث يدري الرجل مع السياسة الاسرائيلية والامريكية والرجعية العربية التي تواصل التآمر على الشعب الفلسطيني من اجل ارضاء «الاخ الاكبر» في واشنطن وتل ابيب والقاهرة وعمان.

خطاب السيد عبد ربه، وهو الخطاب الفتحاوي الممجوج، الذي ينطق بما يلقمه محمود عباس، خطير للغاية ويدفع الى تأليب الرأي العام المحلي والعالمي على حماس، ويحضر التربة الخصبة للاقتتال الداخلي بين ابناء الشعب الواحد، كما انه لا يخلو من الديماغوغية الرخيصة، فعندما يقول هذا الرجل ان الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس عزلتنا دوليا وسببت الجوع للفلسطينيين في الاراضي المحتلة، فانه عمليا يتبنى خطاب اعداء الشعب الفلسطيني من العرب والعجم، وكأن حماس هي التي عزلت نفسها وحاصرت شعبها وجوعته. اما امريكا وربيبتها اسرائيل، فهما براء من اكبر جريمة تجويع ضد شعب عظيم اراد عبر الانتخابات الديمقراطية تسمية الامور بمسمياتها الحقيقية: الاحتلال هو احتلال والمقاومة هي مقاومة.

بالنسبة للاستفتاء حول وثيقة الاسرى الذي يتوعد رئيس السلطة عباس بعرضه على الشعب الفلسطيني، نرى اننا ملزمون ولسنا فقط مطالبين بعرض عدد من الاسئلة: لماذا لم تقم القيادة الفلسطينية عندما وقعت على اتفاق اوسلو بعرض الاتفاق للاستفتاء على الشعب الفلسطيني؟ لماذا فرضته فرضا على هذا الشعب، خصوصا وان اسرائيل وافقت عليه؟ بموازاة ذلك لماذا يصر رجالات فتح على عرض وثيقة الاسرى على الفلسطينيين، مع علمهم بان الدولة العبرية ترفض الوثيقة جملة وتفصيلا، حتى ان رئيس الوزراء الاسرائيلي قال انها لا تستحق الرد. كنا سنفهم هذا الاصرار لو ان الرئاسة الفلسطينية حصلت على ضوء اخضر من اسرائيل، ولكن الرفض الاسرائيلي القاطع للوثيقة يقطع الشك باليقين بان مؤيدي بدعة الاستفتاء يريدون بكل طريقة ووسيلة الالتفاف على حماس، او بكلمات اخرى، يثبتون بان وراء الاكمة ما وراءها. علاوة على ذلك، نريد ان نوجه سؤالا: لماذا يقتصر الاستفتاء على الفلسطينيين في المناطق المحتلة؟ ماذا عن الفلسطينيين في الشتات؟ ماذا عن اللاجئين؟ وماذا عن الفلسطينيين في اسرائيل؟ ام انهم تحولوا وفق رؤية السيد عباس الى «عرب اسرائيل»؟

اما بالنسبة لرفض حماس قرارات الشرعية الدولية، كما يصرح السيد عبد ربه، فانه عن سبق الاصرار والترصد يتناسى ان اسرائيل هي الدولة المارقة الاولى على الصعيد العالمي في عدم تنفيذ قرارات هذه الشرعية الدولية. فيما يتعلق بالشرعية العربية، فان المبادرة العربية، السعودية الاصل التي طرحت في مؤتمر القمة في بيروت عام 2002، والقاضية بالتطبيع الشامل والكامل مع اسرائيل، كان مصيرها الفشل الذريع، لان صناع القرار في تل ابيب اعلنوا بصراحة متناهية بانها غير مقبولة عليهم. وفي هذا السياق يتبادر الى الذهن سؤال ثان: حماس رفضت اتفاق اوسلو، ولكنها لم تؤسس جيشا لمحاربة مؤيديه، كما فعلت حركة فتح بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ولم نر مشاهد الاقتتال الداخلي المؤسفة، كما يحدث في هذه الايام في قطاع غزة، فالرئاسة الفلسطينية «الفتحاوية» سيطرت على وسائل الاعلام الحكومية وحولتها الى اداة طيعة للتحريض على حكومة منتخبة من الشعب، وسيطرت على المعابر لارضاء بوش واولمرت ومبارك والعاهل الاردني، ولم تأل جهدا في مماحكة حماس. ليس هذا فحسب: من واجبنا الوطني ومن حقنا الاخلاقي ان نسأل: من قرر ان حركة فتح، التي نحترم الشرفاء فيها وهم كثر، يجب ان تبقى متفردة بالقرار الفلسطيني؟ منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في العام 1965 وهذه الحركة مسيطرة بإحكام تام على القرار.

عندما أسس اللاجئون الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964 كان هدفهم الأول النضال من اجل تحقيق حقهم في العودة الى ديارهم التي شردوا منها في النكبة عام 1948، وجاء في البرنامج السياسي للمنظمة ما يلي: من منطلق الايمان باستحالة اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

وبما ان اسرائيل اسقطت من اجندتها الموافقة على اقامة دولة فلسطينية، وتخطط بدعم امريكي واوروبي وبتواطؤ عربي مشين لكانتونات فلسطينية في الارض المحتلة، فانه يتحتم على قادة الشعب الفلسطيني الاعلان عن استفتاء لحل السلطة، لان استمراريتها تمنح اسرائيل الحجة للزعم بانه لا يوجد شريك فلسطيني، والاراضي الفلسطينية ما زالت محتلة والسلطة هي سلطة وهمية والصراع عليها كان وما زال وسيبقى وهميا.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

اقالة أو يحيى وتجميد نشاط جاب الله خطوات باتجاه التمديد لبوتفليقة

يحيى أبوزكريا*

■ عندما صوت الشعب الجزائري بالاجماع لصالح مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، طالبت بعض القوى الاسلامية والوطنية بضرورة ابعاد رئيس الحكومة الجزائرية السيد أحمد أويحي عن منصبه كون أنّ الرجل كان محسوبا على تيار الاستئصال والذي كان يرى ومنذ بداية الأزمة الجزائرية أنّ القوة هي المعيار الأساس والأوحد في التعامل مع الفتنة الجزائرية وتداعياتها.

وعلى الرغم من كون